

واقع التمويل الإسلامي في الجزائر - الاعتماد الإيجاري نموذجاً

Islamic Finance in Algeria - Leasing as a Model

بادة فاروق
BADA FAROUK
طالب دكتوراه
المدرسة العليا للتجارة - القليعة
farouk.bada55@gmail.com
0555482861

بدروني عيسى
BEDROUNI AISSA
محاضر أ
جامعة المسيلة
Aissa.bedrouni@univ-msila.dz
0660424596

تاريخ النشر: 2020/04/15

تاريخ القبول: 2020/04/07

تاريخ الاستلام: 2020/01/08

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعريف بصيغة الاعتماد الإيجاري، طرحها كبديل تمويلي للمؤسسات والأفراد نظراً لكبر حجم مشكلة التمويل التقليدي القائم على القروض الربوية. وكذا بيان أهمية هذا الأسلوب التمويلي بما يحققه من مزايا، سواء للبنوك الإسلامية أو الأفراد، وانعكاس ذلك على الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التنمية. وأخيراً التعرف على تجربة التمويل بهذه الصيغة في مصرف السلام الجزائر. وتم التوصل إلى أن مزايا التمويل الإيجاري جعلت منه تقنية مالية تخدم المؤسسات خاصة الاقتصادية منها والصناعة، المتميزة ببنيتها المالية الضعيفة، كما يستفيد كل من المؤجر أو المؤسسة المالية والمستأجر والمورد. كلمات مفتاحية: التمويل، البنوك الإسلامية، التمويل الإيجاري، التنمية الاقتصادية. تصنيف JEL: G21, G32.

Abstract: This research paper aims to introduce the formula of leasing, presented as a financing alternative for institutions and individuals due to the large scale of the problem of traditional financing based on usurious loans. As well as an indication of the importance of this financing method with its benefits, whether for Islamic banks or individuals, and its reflection on economic stability and driving development. And finally, get acquainted with the financing experience in this form in the Al Salam Bank Algeria. It was concluded that the advantages of leasing financing made it a financial technology that serves institutions, especially the economic ones, and the industry, which is distinguished by its weak financial structure, and it also benefits both the lessor or the financial institution, the lessee and the supplier.

Keywords: financing, Islamic banks, leasing, economic development.

Jel Classification Codes: G21, G32.

Résumé: Ce document de recherche vise à introduire la formule de leasing, présentée comme une alternative de financement pour les institutions et les particuliers en raison de l'ampleur du problème du financement traditionnel basé sur les prêts à taux d'intérêt. Ainsi qu'une indication de l'importance de ce mode de financement avec les avantages qu'il procure, que ce soit pour les banques islamiques ou les particuliers, et sa réflexion sur la stabilité économique et le moteur du développement. Et enfin, familiarisez-vous avec l'expérience de financement sous cette forme à la Salam Bank d'Algérie. Il a été conclu que les avantages du crédit-bail en faisaient une technologie financière au service des institutions, notamment économiques, et de l'industrie, qui se distingue par sa faible structure financière, et qui profite également au bailleur ou à l'institution financière, au locataire et au fournisseur.

Mots-clés: Financement, banques islamiques, leasing, développement économique.

Codes de classification de Jel: G21, G32.

1. مقدمة:

يتوفر لدى البنوك الإسلامية أدوات تمويلية واستثمارية متعددة ومتنوعة، بعضها قديم معروف كالمضاربة والاستصناع والسلم وبيع التقسيط والإجارة، وبعضها حديث النشأة تم تكييفه وفق التعاليم الإسلامية، ومن بينها الاعتماد الإيجاري الذي بموجبه يحصل المتعامل الاقتصادي أو الفرد العادي على أصول ضرورية لنشاطه الاقتصادي أو لسد حاجاته المهنية أو الاستهلاكية تسدد قيمتها على أقساط للبنك، وذلك بموجب عقد إجارة ينتهي بامتلاك المستأجر لهذه الأصول إذا رغب بذلك. قد كانت هنالك عدة أسباب وراء تطور هذه الصيغة التمويلية في المجال الاقتصادي، منها التقدم التكنولوجي الهائل الذي أدى إلى اختراع وسائل إنتاج ومعدات متطورة ذات كلفة عالية، ففضل أصحاب المشروعات أسلوب تأجيرها، بالإضافة إلى مشاكل التمويل التقليدي القائم على القروض الربوية.

إشكالية البحث: مما سبق نجد أن المؤسسات وكذلك الأفراد في حاجة إلى الأموال من أجل الحصول على المعدات اللازمة للعملية الإنتاجية إلا أنهم يعانون من نقص كبير في مصادر التمويل، وتواجههم الكلفة العالية للمعدات اللازمة لنشاطاتهم و بالتالي ظهرت الحاجة إلى هذا الأسلوب التمويلي. ومن هنا يمكن حصر إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي: ما هي أهمية الاعتماد الإيجاري وما هو واقع تطبيقه في مصرف السلام الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

- ما مفهوم الإجارة والاعتماد الإيجاري ؟

- ما هو واقع الاعتماد الإيجاري في الجزائر ؟

- كيف يطبق الاعتماد الإيجاري في مصرف السلام الجزائر؟

أهداف البحث: تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعريف بصيغة الاعتماد الإيجاري وطرحها كبديل تمويلي للمؤسسات والأفراد نظرا لكبر حجم مشكلة التمويل التقليدي القائم على القروض الربوية. بيان أهمية هذا الأسلوب التمويلي بما يحققه من مزايا سواء للبنوك الإسلامية أو الأفراد، وانعكاس ذلك على الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التنمية. والتعرف على تجربة التمويل بهذه الصيغة في مصرف السلام الجزائر.

منهج البحث: اعتمدنا في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي وعلى ضوء ذلك سنحاول في هذه المداخلة إلقاء الضوء على :

- ✓ مفهوم، خصائص وكذا سير عملية الاعتماد الإيجاري.
- ✓ أنواع الاعتماد الإيجاري وتمويله.
- ✓ واقع الاعتماد الإيجاري في الجزائر (مصرف السلام الجزائر).
- ✓ تقييم الاعتماد الإيجاري (دراسة حالة في مصرف السلام الجزائر).
- ✓ خلاصة وتوصيات.

2. مفهوم، خصائص وسير عملية الاعتماد الإيجاري

يسمح الاعتماد الإيجاري بتمويل الاستثمارات الإنتاجية عن طريق الانتفاع بالآلات أو معدات أو عقارات بدون تقديم أي مبلغ نقدي فهي تغطية شاملة للاستثمار باعتبارها غير قادرة على تمويلها بأموالها الخاصة أو الحصول على التمويل المصرفي.

1-2. أهمية الاعتماد الإيجاري على المستوى الدولي

تكمن الأهمية الاقتصادية للتمويل الإيجاري في أنها طريقة لتمويل المشروعات على اختلاف أنواعها وفي مختلف مجالات النشاط الاقتصادي للحصول على الأصول الرأسمالية. فالمراقبة الداخلية لنشاط المؤسسات المتخصصة في التمويل الإيجاري بينت أن الإقبال عليها كبيرا فاحتلت مكانة عالية في السوق بحصولها على قطب هام من الزبائن الذي يسمح لها بتحديد درجة

الخطورة بدون حد من استغلالهم بأحسن صورة ممكنة. ونظرا للصعوبات التي واجهتها المشروعات الإنتاجية في تمويل استثماراتها لجأت لهذه الوسيلة حتى تسهل الأوضاع الاقتصادية العسرة في الدول النامية خاصة والتي تتمثل في ضيق السوق المالية، والتضخم السائد والأرباح الضئيلة التي تحققها المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

وتسهم هذه الوسيلة في زيادة الإنتاجية والإنتاج مما يقلل من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي انخفاض الأسعار مما يزيد من فرص التصدير وتقليل الاستيراد وبالتالي يساعد على تحسين أوضاع الميزان التجاري وفي الأخير ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى ان زيادة المشاريع الاستثمارية يؤدي إلى فتح مناصب عمل جديدة وبالتالي تقليص من البطالة.

2-2. التعاريف المتعددة للانتماء الإيجاري

إن الاعتماد الإيجاري هو فكرة حديثة في طرق التمويل بحيث أدخلت تغيير جوهري ومعتبر في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة والمؤسسة المقترضة، بحيث تعددت وتنوعت المفاهيم التي أعطيت لهذه التقنية إما في صفة قانونية أو اقتصادية، ولكنها تصب في معنى واحد في نهاية الأمر ومن أهمها ما يلي:

فحسب المفهوم البريطاني: لعقد الاعتماد الإيجاري أنه لا يعطي للمستأجر حق الشراء أثناء مدة العقد أو بعد انتهائها ولكن يتيح له فرصة الحصول على نسبة كبيرة من ثمن بيع الأصل المؤجر كعمولة له باعتباره وكيل المؤجر المنظم لعملية البيع فهو إيجار تمويلي بحيث يلتزم المستأجر بدفع مبلغ يكفي قيمة استرجاع رأس المال بالإضافة إلى هامش ربح المؤجر بعد خصم كل المصاريف فيحصل المستأجر على 75% من حاصل بيع الأصل المؤجر في نهاية العقد، أما المؤجر فلا يعتمد على القيمة المتبقية للأصل في نهاية مدة الإيجار التي يقبضها بصفة دورية خلال هذه المدة (مصطفى، 2015، صفحة 5).

وحسب المفهوم الأمريكي فإن عقد الاعتماد الإيجاري لا يعطي للمستأجر في نهاية مدة العقد خيار شراء الآلات، فيلتزم بإعادة الأصول المؤجرة للمؤجر الذي له الحق في بيعها أو إعادة تأجيرها من جديد لشخص آخر.

وأما حسب مفهوم القانون الفرنسي: لعقد الاعتماد الإيجاري فإنه يعطي للمستأجر في نهاية مدة الإيجار خيار شراء المال المؤجر سواء كان عقارا أو منقولا فيكتسب ملكيته بسعر منخفض يدخل في تقديره المبالغ التي دفعها المستأجر خلال مدة الإيجار على أساس الأجرة (Caillot, 1968, p. 76).

أما التشريع الجزائري فقد عرفه في مادته الأولى والثانية من القانون التشريعي المتعلق ب الاعتماد الإيجاري (الجريدة الرسمية، 1996، صفحة 25)، حيث يعتبر الاعتماد الإيجاري موضوع هذا الأمر، عملية تجارية و مالية، يتم تحقيقها من قبل البنوك و المؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا و معتمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب أشخاصا طبيعيين كانوا أم معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص. ويجب أن تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المؤجر. وتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة ذات الاستعمال المهني أو بالمحلات التجارية أو بمؤسسات حرفية

ومن خلال ما سبق من مفاهيم يمكن إيجاز مفهوم الاعتماد الإيجاري في كونه عملية تمويل أصول رأسمالية ليس بهدف قيام المشتري بتملك الأصل أو تملكها للمستأجر وإنما بهدف إلى إتاحة فرصة للعميل لاستخدامها مقابل أداء قيمة إيجارية يتفق عليها، وتقوم العملية أساسا بين ثلاثة أو أربعة أطراف، و يقوم بموجها المستأجر و هو مستخدم الأصل الإنتاجي بدفع مبالغ دورية للمؤجر يكفي قيمة استرجاع رأس المال، مقابل حقه في الحصول على الأصل الإنتاجي و استخدامه.

3-2. خصائص الاعتماد الإيجاري

من خلال التعاريف المختلفة للانتماء الإيجاري يمكن استنباط الخصائص التالية:

- ✓ إن مدة الإيجار غير قابلة للإلغاء وأنها تغطي على الأقل 75% من العمر الافتراضي للأصل المؤجر (تكلفة الأصل زائد هامش الربح).
- ✓ المستأجر غير مطالب بإنفاق المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة وإنما تدفعه على شكل أقساط تسمى أقساط الإيجار، و تتضمن هذه الأقساط جزء من ثمن شراء الأصل مضافاً إليها الفوائد التي تعود للمؤسسة المؤجرة ومصاريف الاستغلال المرتبطة بالأصل المتعاقد حوله (هندي، 2010، صفحة 555).
- ✓ يحتفظ المؤجر بملكية الأصل والمستأجر يستفيد من حق الاستعمال فقط، وبالتالي فإن مساهمة المؤجر قانونية ومالية، أما مساهمة المستأجر فهي إدارية واقتصادية.
- ✓ الاعتماد الإيجاري يكون في شكل أصول عينية (استثمارات مادية) لا يقوم بمنح أموال نقدية كما في التمويل الكلاسيكي.
- ✓ الاعتماد الإيجاري يكون إما متوسط أو طويل الأجل، بحيث أن مدته تحدد حسب طبيعة هذه الأصول وحسب فترة امتلاكها بمعنى العمر الافتراضي لها، (مدة إيجار الأصول المنقولة ما بين 2-10 سنوات والأصول غير المنقولة فمدته ما بين 15-20 سنة).

4-2. سير عملية الاعتماد الإيجاري

إن عملية الاعتماد الإيجاري هي عملية تتم في عدة مراحل بين عدة أطراف، وهي بالتالي متضمنة مجموعة من العقود تبرم بين هذه الأطراف.

4-2-1. أطراف الاعتماد الإيجاري : تنشأ عملية الاعتماد الإيجاري بين ثلاثة أو أربعة أطراف وتتمثل في المؤجر، المستأجر المورد(المنتج) والمقرض (خليلي، 2011، صفحة 429).

المورد: وهو الطرف الذي يسلم الأصل المطلوب من طرف المؤجر، وفقاً للمعايير والمقاييس المتفق عليها بينه وبين المستأجر أما عن الأصل موضوع الإيجار، يمكن أن يكون أصولاً عقارية أو منقولة معنوية أو مادية.

المؤجر: أي مؤسسة التمويل الإيجاري التي تقبل بتمويل العملية و التي تتميز بالملكية القانونية للأصل موضوع العقد، هذه المؤسسة تقوم بنشاط مالي متخصص بما أن المستأجر هو الذي يتحمل كل الالتزامات التقنية المتعلقة بالأصل المؤجر.

المستأجر: يمثل المستأجر الطرف الذي تتم عملية التأجير لصالحه، بحيث يقوم بتحديد مواصفات الأصل الذي يرغب في تأجيره بالتفاوض مع المورد حول السعر والتكلفة والمدة حسب احتياجاته، ويقوم باستخدامه مقابل تسديد دفعات إيجارية وفقاً للاتفاق الذي عقده مع المؤجر.

المقرض: إن عملية الاعتماد الإيجاري بإمكانها أن تتضمن طرف رابع وهو المقرض، والذي يقدم خدماته المصرفية والمتمثلة في منح القروض إلى المستأجر، أو المؤجر، أو يشارك في إقامة شركة الاعتماد الإيجاري.

4-2-2. العقود المتضمنة لعملية الاعتماد الإيجاري: تتضمن عملية الاعتماد الإيجاري إبرام مجموعة من العقود بين مختلف الأطراف وتتمثل هذه العقود فيما يلي:

عقد الشراء: هذا العقد يبرم بين المورد والمؤجر في حالة ما لم يكن المؤجر هو المورد. هذا العقد يستفيد منه بصفة مباشرة المستأجر بالرغم من أنه ليس طرفاً فيه، وهذه الاستفادة تكون على أساس أن شراء المعدات محل التعاقد يكون حسب اختياره، شروطه ومواصفاته.

عقد التأجير: عقد التأجير يكون بين المؤجر والمستأجر ويتضمن هذا العقد وعدين (خليلي، 2011، صفحة 433): الوعد الأول يكون من طرف المؤجر ويتضمن تأجير المعدات، والوعد الثاني يكون من طرف المستأجر ويتضمن استخدام الأصل محل التعاقد.

عقد الاقتراض: يكون بين المقرض (البنك) من جهة، والمؤجر أو المستأجر كمقرض من جهة أخرى.

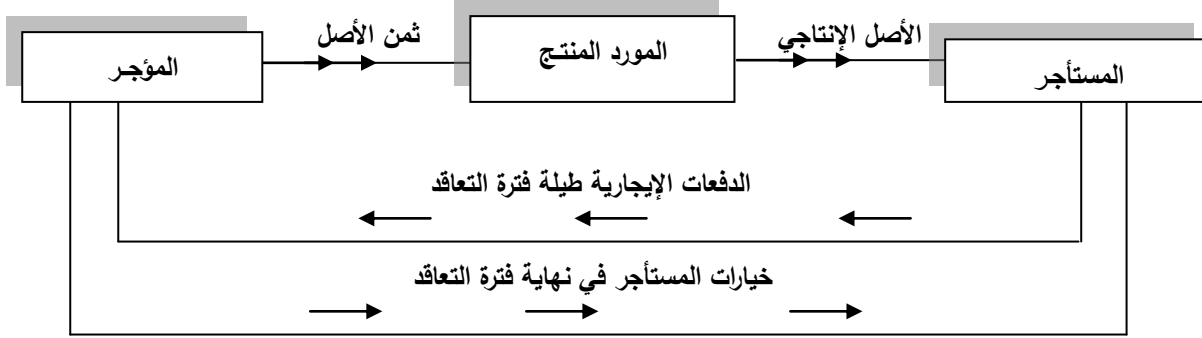
عقد الصيانة: في حالة ما إذا كان عقد الاعتماد الإيجاري ينص على تحمل المستأجر لتكاليف الصيانة الإصلاح، التأمين، الضرائب، فإن المؤجر قد يشترط على المستأجر إبرام عقد صيانة مع مورد الأصل وهذا لضمان استمرار تشغيله واستغلاله بكفاءة وفعالية.

3-4-2. مراحل عملية الاعتماد الإيجاري: وتتم عملية التمويل بالإيجار بثلاثة مراحل (Philippossian, 1998, p. 76):

المرحلة الأولى: إنجاز عملية الشراء وفي أغلب الأحيان، يجري الشراء ليس بهدف الشراء فقط ولكن شراء الأصل من أجل تأجيله فيما بعد وهذا بتدخل ثلاثة أشخاص، حيث تشتري مؤسسة الاعتماد الإيجاري الأصل من المورد لتؤجره إلى المستأجر. المرحلة الثانية: تأجيل الأصل تطبيقاً للأحكام المرتبطة بالاعتماد الإيجاري يسلم المؤجر للمستأجر الأصل الذي يريد تأجيله، فيمكنه من حيازته بسهولة خلال مدة التأجير ويمنحه ضماناً ضد المشاكل الناجمة عن حيازة الأصل المؤجر، وبالمقابل لا يوجد أي ضمان من طرف المستأجر لتأمين استعمال الأصل فيما بعد.

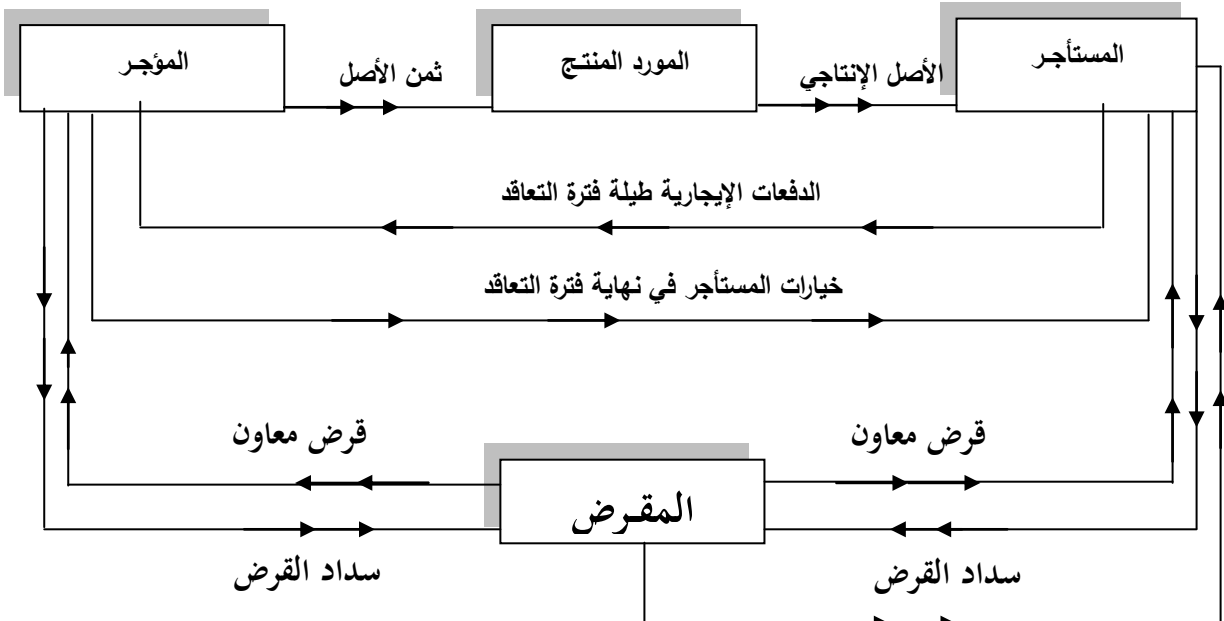
المرحلة الثالثة: انقضاء عملية التمويل الإيجاري وتدعى بمرحلة الخيار بحيث في نهاية مدة التأجير المقدرة في العقد يجد المستأجر نفسه أمام ثلاث خيارات: رفع خيار الشراء المنصوص عليه في العقد مقابل دفع القيمة المتبقية المالية للمؤجر وتمثل عادة 1% إلى 6% من سعر الشراء، و بالتالي اكتساب الأصل والتمتع بالملكية التامة. طلب تجديد العقد و التفاوض مع المؤجر لتسديد أقساط أقل من الأقساط المدفوعة سابقاً بالنظر إلى القيمة المتبقية للأصل. إعادة الأصل إلى المؤجر الذي بدوره يبحث عن مستأجر آخر أو يبيع الأصل في سوق التجهيزات المستعملة أو حتى إعادته إلى المورد بعد موافقة هذا الأخير.

الشكل رقم (01): نشوء عملية الاعتماد الإيجاري بين ثلاثة أطراف المستأجر، المؤجر، المورد



المصدر: (خليلي، 2011، صفحة 433)

الشكل رقم (02): إدخال المقرض كطرف في عملية الاعتماد الإيجاري



المصدر: (خليلي، 2011، صفحة 433)

3. أنواع الاعتماد الإيجاري وتمويله

يتخذ الاعتماد الإيجاري أشكالاً عديدة وهذا راجع لعدة اعتبارات منها طبيعة العقد وطبيعة موضوع التمويل. يندرج ضمن طبيعة الاعتماد الإيجاري هذا التصنيف شكلان من الاعتماد الإيجاري وهما: الاعتماد الإيجاري المالي والاعتماد الإيجاري التشغيلي.

1-3. الاعتماد الإيجاري المالي (الجريدة الرسمية، 1996، صفحة 26)

في الجزائر وحسب المادة الثانية من المرسوم رقم 96/09 المتعلق بالاعتماد الإيجاري يعتبر ائتماناً إيجارياً مالياً إذا تم تحويل كل الحقوق، الالتزامات، المنافع المسوائ والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل المعني إلى المستأجر، ويعني هذا أن مدة العقد كافية لكي تسمح للمؤجر باستعادة كل نفقات رأس المال مضافاً إليها عوائد هذه الأموال المستثمرة. ويتخذ الاعتماد الإيجاري المالي أحد الأشكال التالية (الحناوي، 1998، الصفحات 338-339):

البيع ثم الاستئجار: يتلخص هذا الشكل في قيام المؤسسة ببيع أحد أصولها المملوكة إلى طرف آخر بشرط أن يتفق معها على تأجيرها هذا الأصل لمدة محددة وفق عقد الإيجار.

الاستئجار المباشر: ينطوي هذا الشكل على قيام المنشأة باستئجار أصل جديد يتم الحصول عليه عادة من الشركة المنتجة أو من بعض الوسطاء كالشركات المتخصصة في عملية تأجير الأصول هذه الأخيرة تقوم بشراء الأصول ثم تعرضها للإيجار بأقساط ميسرة.

الدفع الاستئجاري: يستخدم هذا الأسلوب في حالة الأصول ذات القيمة الرأسمالية الكبيرة، بحيث أن تمويل عملية شراء الأصل محل التأجير يكون من مصدرين: الأول يتمثل في الأموال الخاصة للمؤجر، والثاني يتمثل في الحصول على قرض مصرفي طويل الأجل بضمان الأصل المشتري محل التأجير.

2-3. الاعتماد الإيجاري التشغيلي

حسب المادة الثانية من المرسوم 09/96 (الجريدة الرسمية، 1996، صفحة 26) يعتبر ائتماناً إيجارياً عملياً إذا لم يتم تحويل كل الحقوق، الالتزامات، المنافع، المسوائ والمخاطر المترتبة عن ملكية الأصل إلى المستأجر، وهذا ما يسمح بالقول أن جزء من كل هذا يبقى على عاتق المؤجر وبالتالي فإن فترة العقد غير كافية لكي يسترجع المؤجر لكل نفقاته وهذا ما يؤدي إلى انتظاره لفترة أخرى لاستعادة ما تبقى من النفقات سواء بتجديد العقد أو ببيع الأصل. ويتميز هذا النوع من الاعتماد الإيجاري بما يلي:

✓ يلتزم مالك الأصل بصيانة الأصل للمؤجر للغير على أن تدخل تكاليف الصيانة ضمن المدفوعات الدورية التي يسدها المستأجر.

✓ تكون مدة التأجير قصيرة بالمقارنة مع العمر الافتراضي للأصل، وبالتالي فإن التغطية الكاملة لتكلفة الأصل المؤجر تكون من خلال تكرار عمليات التأجير، إما لنفس المؤجر أو لطرف آخر.

✓ ينطوي عقد الاعتماد الإيجاري العملي على إمكانية إيقاف عملية الاستئجار قبل نهاية المدة المتفق عليها فالمستأجر بإمكانه إعادة الأصل للمؤجر وخاصة إذا انتهت حاجته إليه وهذه الحالة نلمسها بشكل كبير في حالة الأصول ذات التكنولوجية التي تتطور بشكل سريع.

✓ وعادة ما يقتصر التأجير التشغيلي على مجال متخصص معين ليمكنهم من تأجير عدد كبير من الأصول المتشابهة مما يسهل عملية الصيانة والتصليح.

3-3. الاعتماد الإيجاري المنقول وغير المنقول

وينقسم الاعتماد الإيجاري حسب طبيعة موضوع التمويل إلى (لطرش، 2013، صفحة 79):
 الاعتماد الإيجاري للأصول المنقولة: تستعمل المؤسسة المالية هذا النوع من الاعتماد الإيجاري لتمويل الحصول على أصول منقولة، هذه الأصول تتكون من تجهيزات وأدوات ضرورية لنشاط المؤسسة.
 الاعتماد الإيجاري للأصول غير المنقولة: من ناحية تقنيات الاستعمال فإن هذا النوع لا يختلف عن الاعتماد الإيجاري للأصول المنقولة، أما أوجه الاختلاف فتتمثل فيما يلي:
 ✓ يهدف إلى تمويل أصول غير منقولة، تتكون من بنايات مشيدة أو في طريق التشييد.
 ✓ تكون درجة التعقيد في الاعتماد الإيجاري للأصول غير المنقولة أكبر مما هي عليه في الصنف الأول (إيجاد الأرض للبناء، وبتشبيدها مع كل ما يرافقها من إجراءات معقدة) هذا ما يؤدي إلى استغراق وقت طويل لإنجاز المشروع وإتمامه.
 ✓ يتطلب في حالة الاعتماد الإيجاري للأصول غير المنقولة تدبير أموال طائلة تفوق بكثير الاحتياجات المالية في حالة الأصول المنقولة.
 ✓ إن إنجاز البناء وتنفيذه و تأجيره يخضع إلى أنظمة خاصة. بينما الحصول على الأصول المنقولة من معدات وأدوات وتجهيزات يخضع إلى قواعد القانون التجاري.

4-3. الاعتماد الإيجاري الوطني والدولي

الاعتماد الإيجاري الوطني: يعرف الاعتماد الإيجاري على أساس أنه وطني عندما تجمع العملية شركة تأجير، أو بنكاً، أو مؤسسة مالية بمتعامل اقتصادي، وكلاهما مقيمان بالجزائر (الجريدة الرسمية، 1996، صفحة 26). فالاعتماد الإيجاري يعتبر محلياً إذا قام مؤجر في بلد ما بتأجير المعدات إلى مستأجر مقيم في نفس البلد.
 الاعتماد الإيجاري الدولي: "يعرف الاعتماد الإيجاري على أساس أنه دولي عندما يكون العقد الذي يركز عليه (الجريدة الرسمية، 1996، صفحة 27): إما ممضي بين متعامل اقتصادي مقيم بالجزائر وشركة تأجير، بنك أو مؤسسة مالية غير مقيمة بالجزائر. وإما ممضي بين متعامل اقتصادي غير مقيم بالجزائر وشركة تأجير أو بنك، أو مؤسسة مالية مقيمة بالجزائر. عملية الاعتماد الإيجاري الدولي تكون بين ثلاثة أطراف وهي: المورد المصدر، شركة الاعتماد الإيجاري والعميل المستورد. بحيث يسعى كل طرف لتحقيق مصلحته.

5-3. تمويل الاعتماد الإيجاري

يتم تمويل الاعتماد الإيجاري عن طريق المؤسسات المالية والمصرفية المتخصصة في الاعتماد الإيجاري، وتتمثل المؤسسات التي تمارس صيغة الإيجار كتقنية تمويلية في البنوك التجارية وفروعها المتخصصة، البنوك المتخصصة (صناعية، زراعية عقارية)، الشركات المالية المتخصصة الشركات القابضة، البنوك الإسلامية، ومشاريع الاعتماد الإيجاري سواء كانت هذه المشاريع مؤسسة من طرف المنتجين للأجهزة والآلات أو من طرف المستخدمين لها.
 إن أنشطة الاعتماد الإيجاري تتطلب تكافل كافة جهود المؤسسات المالية والمصرفية المتخصصة أو غير المتخصصة، وذلك بتوفير مصادر الادخار اللازمة لتمويل هذه الأنشطة، ومن الملاحظ أن معظم الادخار يلجأ إلى التوظيف قصير الأجل وبالتالي لا بد من سياسة نقدية ومالية تغير من هذا النوع من التوظيف، ويكون هذا من خلال استخدام مختلف الفنون المصرفية لتحقيق هذا التحول من التوظيف قصير الأجل إلى التوظيف طويل الأجل.

4. واقع الاعتماد الإيجاري في الجزائر (مصرف السلام الجزائر)

عرف الاعتماد الإيجاري تأخراً معتبراً ويرجع هذا التأخر نتيجة السياسات الاقتصادية المنتهجة بعد الاستقلال والتي لم تعرف الانفتاح إلا في السنوات الأخيرة ومع بداية اقتصاد السوق الحر ألزمت بتبني بعض المفاهيم الجديدة التي تسمح لها بالتعايش مع المرحلة الجديدة، ومن هذه المفاهيم عقد الاعتماد الإيجاري، الذي نظمته المشرع بموجب المرسوم التشريعي

09/96 المتعلق بالاعتماد الإيجاري، إن انتشار الاعتماد الإيجاري في الجزائر مازال في بدايته رغم التطورات الحاصلة وخاصة من حيث الشركات المتخصصة فيه.

1-4. تمويل الاعتماد الإيجاري في الجزائر

تشهد السوق الجزائرية إقبالا كبيرا ومتزايدا فيما يخص الطلب على استئجار الآلات، وبالرغم أن المؤسسات المتخصصة ليس بإمكانها تلبية رغباتهم فعلى المستوى الوطني بينت الدراسات أن هناك عدم التوازن بين الطلب والعرض وهذا يظهر جليا على مستوى الولايات. فسيدي بلعباس تمثل ولاية من ولايات الوطن فتقدر الملفات المطروحة على مستوى وكالة تشغيل الشباب لسنة 2011 بـ 1542 ملف لإنشاء مؤسسات، حيث تم قبول تمويل سوى 548 مشروع من طرف البنوك الممولة (Zohra, 2010, pp. 200-201)، فمن بين المشروعات التي تم تمويلها هو القطاع الزراعي الذي أخذ 31% من المجموع الكلي للاستثمار، بالإضافة إلى القطاع العام الذي يحصل على 41% و قطاع الصناعة و المهن الحرة و قطاع البناء (4%، 9%، 15%).

إن عملية التجديد والإحلال التي تعيشها وحدات القطاع العام وعملية الزيادة من الكفاية الإنتاجية ولتشيغيلية يترتب عنهما الزيادة في الإنتاج مع تحسين جودته ولاسيما أن الجزائر دخلت في عقد شراكة مع السوق الأوروبية المشتركة، وهي مقبلة لتنظم إلى اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

ففي مجال الصحة: مازال قطاع الصحة يعيش عجزا فيما يخص عدد المستشفيات مقارنة بالعدد المتزايد للسكان بالإضافة إلى المعانات من نقص الآلات والأجهزة الطبية المتطورة مما يتطلب تحسينه عن طريق التمويل بالإيجار لأجهزة طبية كأجهزة الأشعة وفحص القلب ووحدات العناية المركزية و حجرات العمليات .

إن النهوض بالقطاع الزراعي من الأمر العاجل في الجزائر وهذا لتحقيق إنتاجية أعلى على مساحات مزروعة حاليا من جهة ومن جهة أخرى استصلاح الأراضي في الهضاب العليا أو المناطق الصحراوية فالعملية تتضمن موارد مالية و طرق عملية حديثة الشيء الذي يكلف الفلاح الصغير عن القيام بها معتمدا على مداخله القليلة أو الاقتراض التقليدي.

أما فيما يخص قطاع الري فقد تم وضع السدود و إنشاء شركات متخصصة لتأجير العتاد الزراعي للري كالشركة الجزائرية لإيجار الأصول المنقولة وشركة دعم الإيجار العربية للجزائر.

ومن جانب قطاع الصيد البحري، بقي متأخرا عن القطاعات الأخرى إن لم نقل معدوما تقريبا مقارنة بالدول المجاورة لنا (تونس، المغرب) مما يحتاج إلى تجديد فعال. فقد اهتمت وزارة الفلاحة والصيد البحري بتمويل هذا القطاع بحيث قدم مخطط التمويل بتعهد من خلاله كل من مؤسسة FIDA والقرض الإيطالي (Italian credit) والسوق الأوروبية (European Community) هذه التجربة لتحريك و دفع السياسة الوطنية لترقية تشغيل الشباب بمشاركة الدول وتدعيمها في التمويل فحصلنا على الإحصائيات التي تبين ما يقارب 150 تعاونية على 350 التي تكونت و استفادت من هذه الوسيلة بمساعدة الدول و تسطر مستقبلا لتطوير هذا القطاع بتمويل مشروعين: (الأول لتدعيم المؤسسات الصغيرة) زوارق لـ 5 أمتار ولكن بقوة تصل إلى (16-20 متر). والثاني لتمويل الباخرات ذات الحجم الكبير للصيد في أعماق البحار و هذا لتنمية وتطوير نحو إنتاج أمثل .

2-4. أنواع الصيغ التمويلية التي يطبقها مصرف السلام الجزائر

يطبق المصرف مجموعة من الصيغ التمويلية الإسلامية منها: التمويل بالسلم، التمويل بالمربحة والبيع الأجل، كما يطبق التمويل التأجيري على الأصول المنقولة وغير المنقولة هذا النوع من التمويل يكون في المدى المتوسط أي لمدة ثلاث سنوات، بحيث يمول المصرف العملاء بهذه الصيغة بنسبة 70% على الأكثر من قيمة المنقولات (من عتاد وسيارات). وعلى العميل تسديد 30% من المبلغ الإجمالي على الأقل، ويحصل البنك على هامش ربح يقدر بـ 14% للسنة.

3-4. الشروط التي يجب توافرها في عقد التمويل التأجيري المنتهي بالتمليك في مصرف السلام الجزائر

يضع مصرف السلام الجزائر مجموعة من الشروط التي يجب توافرها في عقد التأجير المنتهي بالتمليك حتى يتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية وهي:

✓ يجب أن يكون موضوع التأجير معروفا ومقبولا من الطرفين.

- ✓ أن تكون عملية التأجير على أصول دائمة.
- ✓ يجب أن تحدد وتعرف (مدة التأجير، آجال التسديد، مبلغ الإيجارات ..)
- ✓ يمكن تسديد الإيجارات مسبقاً لأجل وبأجزاء وهذا حسب اتفاق الطرفين).
- ✓ باتفاق الطرفين يمكن مراجعة الإيجارات، مدة التأجير، وكل البنود الأخرى للعقد.
- ✓ في حالة هلاك أو انخفاض قيمة الأصل المؤجر لسبب خارج عن إرادة المستأجر فإن البنك يتحمل تبعات الهلاك ما لم يثبت على المستأجر تعدي أو تقصير.
- ✓ ويقوم المستأجر بصيانة الأصل المؤجر مع تحمل كل التكاليف الإيجارية التي تظهر بعد تاريخ التأجير.

4-4. الخطوات العملية للتمويل التأجيري في مصرف السلام الجزائر

- من بين صيغ التمويل التي يطبقها البنك للتمويل التأجيري المنتهي بالتمليك والذي يستخدم تحت مسمى الاعتماد الإيجاري مع الوعد بالتمليك (وتتلخص مراحل تمويل هذا العقد فيما يلي:
- ✓ يقوم العميل أو المستأجر باختيار الأصل الذي يريد شراؤه ويتفاوض مع البائع حول شروط شرائه (السعر، التسليم، ما بعد البيع).
 - ✓ يقدم للبنك طلب التمويل لشراء الأصل مدعوماً بالفواتير الأولية وعقود أو وثائق أخرى مطابقة.
 - ✓ بعد دراسة ملف التمويل من جانب المخاطر، المردودية، الضمانات، والمطابقة، وفي حالة موافقة الهيئات المختلفة يمنح البنك التمويل لصالح العميل بمبلغ الفواتير الأولية، ويعلم مورده بأن الأصل سيشتري باسم البنك، وبالشروط المتفق عليها بين المورد والعميل.
 - ✓ يوكل البنك العميل لاستلام الأصل والقيام بكل الإجراءات الإدارية وغيرها المتعلقة به.
 - ✓ عند استلام الأصل يوقع البنك والعميل عقد تأجير الأصل مع وعد بالبيع لهذا الأخير إذا رغب في ذلك.
 - ✓ يجب أن يحدد بوضوح في عقد التأجير تعيين الأصل المؤجر، مدة التأجير، مبلغ الإيجارات الواجب تسديدها، إلزامية تأمين الأصل مع الإنابة لصالح البنك.
 - ✓ بعد التوقيع على العقد، يوقع العميل على السندات لأمر بمبلغ الإيجارات المتفق عليها.
 - ✓ لاحتساب الإيجار يضاف هامش ربح مقبول من الطرفين بقيمة شراء الأصل
 - ✓ عند نهاية عقد التأجير وبشروط تسديد كافة الإيجارات المتفق عليها، يتنازل البنك لصالح العميل على الأصل مقابل الدينار الرمزي هذا في حالة التأجير المنتهي بالتمليك.

5-4. حالة تطبيقية

طلب العميل (ن.س) من مصرف السلام الجزائر (وكالة قسنطينة) 216 تمويلاً بطريقة التأجير المنتهي بالتمليك لتملك مركبة ثمنها النقدي في السوق 4124118 دج، وقد وافق البنك على طلبه بالشروط التالية: مدة الإيجار 11 شهراً، الدفعة الأولى من الإيجار 612692.31 دج وهي تعادل بحسب البنك إيجار فترة محددة، هامش الربح الصافي للبنك 14% سنوياً، يعد استثناء الدفعة الأولى من الإيجار. يمكننا تلخيص البيانات الإحصائية السابقة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (01): بيانات اعتماد إيجاري منتهي بالتمليك في مصرف السلام الجزائر

المبلغ دج	البيان المبلغ
2 042 308,00 دج	قيمة الأصل المؤجر) القيمة السوقية
14%	هامش الربح في السنة
19%	الضريبة على القيمة المضافة (TVA)

المبلغ الإجمالي للضريبة	388 038,52 دج
هامش الربح خلال 50 شهرا	490 374,50 دج
إجمالي الأجرة المستحقة + هامش الربح	2 532 682,50 دج
إجمالي الأجرة المستحقة + هامش الربح + الضريبة	2 920 721,02 دج
متوسط معدل الربح السنوي خلال المدة	4,90%

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على وثائق مصرف السلام الجزائر.

6-4. تحليل البيانات ونتائج الدراسة

يتضح لنا من الجدول أن قيمة التمويل 2 042 308,00 دج هامش الربح الذي يحصل عليه البنك خلال مدة الإجارة أي 50 شهرا هو 490 374,50 دج إن البنك في نهاية الإجارة يسترد مبلغ التمويل الذي قيمته 2 042 308,00 دج بالإضافة إلى هامش ربح قدره 490 374,50 دج، ومنه فإن تسعيرة الإجارة من وجهة نظر البنك هي $2 042 308,00 + 490 374,50 = 2 532 682,50$ دج نسبة الزيادة هي حوالي 0.201 أي 20.1% وهو العائد الذي حققه البنك خلال 50 شهرا، أما المعدل السنوي فهو حوالي 4.9% وهو يمثل هامش ربح مناسب للبنك. أما عن التكلفة من وجهة نظر المستأجر فهي كما يلي: $2 920 721,02 = 038,52 388 + 2 532 682,50$ دج تشمل قيمة الأصل بالإضافة إلى هامش الربح الذي يأخذه البنك والضريبة على القيمة المضافة التي حددت ب 19% سنويا.

نسبة الزيادة هي 41% لـ 50 شهرا، أي حوالي 9.84% سنويا، وهي تكلفة مناسبة سواء للأفراد أو القطاع التجاري أو الإنتاجي. ونعتقد بأن التمويل التأجيري المنتهي بالتمليك من أهم الصيغ الاستثمارية التي تدر إيرادات هامة للبنك خاصة وأن نموها في زيادة مستمرة حيث ارتفعت نسبتها من 25% في سنة 2015 إلى 59% في سنة 2016، كما أن إجراءات تطبيقها في مصرف السلام الجزائر سهلة وبسيطة وهذا يساعد على تشجيع الاستثمار ودفع عجلة التنمية

6-4. تقييم الاعتماد الإيجاري

هناك من المزايا ما يشجع المنشآت والمؤسسات على استئجار الأصول من عقارات ومنقولات، لكن وجود هذه المزايا لا يعني بالضرورة خلو هذه التقنية من العيوب، بحيث نتطرق فيما يلي إلى أهم ميزات وإيجابيات الاعتماد الإيجاري بالنسبة للمؤجر والمستأجر والاقتصاد الوطني من جهة وأهم عيوبه وسلبياته من جهة أخرى.

تتلخص أهم المزايا التي تعود على المؤسسة المستأجرة في:

- ✓ يعتبر الاعتماد الإيجاري بالنسبة لأي منشأة بديلا جيدا في حالات التوسعات الجديدة أو الإضافات الرأسمالية عن طرحها لأسهم جديدة أو البحث عن شركاء جدد وما يكلف ذلك من صعوبات ومصروفات مختلفة.
- ✓ يقدم الاعتماد الإيجاري تمويلا كاملا لقيمة الأصول الرأسمالية من آلات ومعدات أي بنسبة 100% وهو ما لا يتوفر عادة في أساليب التمويل الأخرى، وبذلك تتحقق للمستأجر ميزتان الأولى تتعلق بسرعة الحصول على الأصول المطلوبة للتشغيل، والثانية تتعلق بتخفيف الأعباء من الموارد المالية وتوفيرها للاستخدامات الأخرى بالمنشأة مما يعني إمكانية تحقيق المزيد من الاستثمارات.
- ✓ التخلص من قيود التمويل لشراء الآلات والمعدات، هذه القيود تكون متعلقة بالمقترض ومن أمثلتها أن يشترط البنك المقرض تحقيق المقترض لمعدلات معينة من الأرباح.
- ✓ عدم تأثر الشركة المستأجرة بعوامل التضخم قصيرة الأجل حيث يتم الاتفاق بشروط محددة ثابتة لمدة طويلة.
- ✓ يعتبر نوع من التأمين ضد مخاطر التكنولوجيا، وذلك لأنه منظم بصفة تسمح بتجديد مستمر للتجهيزات في حالة ما إذا ظهرت نماذج جديدة أكثر مروية عن سابقتها
- ✓ تحسين صورة الميزانية المنشورة للمستأجر، وتحسين النسب التحليلية المستخرجة من أرقامها، حيث لا تظهر الأصول المؤجرة في جانب الأصول رغم وجودها في التشغيل، كما يظهر المقابل لقيمتها في جانب الخصوم كالتزامات، بل يظهر إيجار

- تلك الأصول في حساب الأرباح والخسائر كمصرف، مقابل ما يتحقق من إنتاجية تلك الأصول.
- ✓ كما يعفي المؤسسة من بعض الخطوات المحاسبية على مستوى المحاسبة العامة، إذ تصبح المؤسسة غير ملزمة بإعداد جدول الاهتلاك.
- ✓ يمكن للمؤسسة المستأجرة أن تحقق ميزة ضريبية من قرار الاستئجار، تفوق ما كانت ستحققه لو أنها اشترت الأصل وذلك لأن القيمة الحالية للوفورات الضريبية عن قسط الإيجار تفوق القيمة الحالية للوفورات الضريبية عن قسط الإهلاك .
- إن أهم ميزات الاعتماد الإيجاري بالنسبة للمؤجر هي:
- ✓ يوفر الاعتماد الإيجاري للشركة المؤجرة مجالاً خصباً لاستثمار أموالها بعوائد مجزية و بضمان كاف و مؤكد يتمثل في احتفاظها بملكية الأصل المؤجر، وهذا ما يمكنها من استعادة حقوقها قبل المستأجر أو دائنيه في حالة إفلاسه.
- ✓ بإمكان الشركة المؤجرة أن تطرح من إيراداتها قيمة اهتلاكات الأصول المؤجرة بصفتها مالكة لها أثناء فترة العقد، مما يحقق مزايا ضريبية واضحة لها.
- ✓ تخضع الشركات الموردة للمعدات و الأصول الرأسمالية في سبيل الحصول على احتياجاتها المالية مثل كل المشروعات الأخرى لقيود الاعتماد الداخلي، وبالتالي فإن لجوئها إلى الاعتماد الإيجاري كأداة بديلة لتمويل مبيعاتها يجنبها الخضوع لهذه القيود الاعتمادية.
- ✓ إن الاعتماد الإيجاري يبعد الشركة المؤجرة عن تحميلها بالتكلفة المرتفعة للائتمان التجاري إذا ما لجأت إلى تصريف منتجاتها عن طريق البيع و ما يتبعه من معدلات للفائدة و أعباء أخرى تحمل بصفة عامة على عاتق العميل.
- بالنسبة للمورد: يعتبر الاعتماد الإيجاري كأداة لترقية المبيعات ، قادرة على خلق أسواق جديدة خاصة في ميدان تمويل الأصول والتجهيزات العقارية أين نجده مستعمل بكثرة. كما يضمن التمويل الإيجاري للمورد دفع سريع لثمن الأصل المشتري من طرف المؤجر بغرض تأجيله .
- بالنسبة للاقتصاد الوطني: يعرض الاعتماد الإيجاري أكثر من فائدة على مستوى الاقتصاد الوطني، باعتباره عنصر تحفيز للمتعاملين الاقتصاديين لتحقيق الاستثمارات و أهم هذه المزايا و الفوائد على الإطلاق نذكر :
- ✓ الحد من آثار التضخم على تكلفة عملية التوسعات أو المشروعات الجديدة، فالاعتماد الإيجاري يقضي على فترات الانتظار التي تحتاج إليها المؤسسة لتكوين احتياطات أو طرح أسهم جديدة أو تعديل هيكل رأس المال، مما يؤدي إلى تقليص تكلفة المشروعات الجديدة أو التوسعات التي تخص المشروعات القائمة.
- ✓ دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ذلك أن الاعتماد الإيجاري لا يتطلب التمويل الكامل بنسبة 100 بالمائة لتشغيل أصول رأسمالية تتمثل إنتاجيتها إضافات للناتج القومي مما يدفع ببرامج التنمية.
- ✓ سرعة تنفيذ المشروعات لما يوفر لها الاعتماد الإيجاري من إمكانيات للشركة ما كانت لتتوفر لها في غياب هذا النظام،
- ✓ التعجيل بإقامة صناعات متقدمة أكثر إنتاجية، وكذلك تسهيل عمليات إحلال وتجديد المشروعات، مما يساعد على مواكبة مستمرة للتطور التكنولوجي، ومن ثم رفع جودة الإنتاج مع خفض تكلفته، الإسهام في فتح أسواق جديدة محليا وخارجيا، وعليه يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتحسين ميزان المدفوعات.
- ✓ إدخال أسلوب جديد للتمويل يحل محل أشكال التمويل التقليدية أو يمثل إضافة لها. مما يتيح فرص أكثر للتمويل وأنواعا أكثر مرونة، مع تبسيط إجراءات التمويل، وزيادة المنافسة بينها.
- ✓ تخفيف العبء على ميزان المدفوعات في حالة التمويل الإيجاري خارج الحدود، إذ تقتصر على تحويلات للخارج على القيمة الإيجارية فقط ، على عكس في حالة الاستيراد إذ يتم تحويل قيمة الأصل للخارج كاملة.
- ✓ توفير المعدات و الأصول الرأسمالية عن طريق الاعتماد الإيجاري يؤدي إلى إنشاء مزيد من المشروعات الإنتاجية في الدولة أو توسيع مشروعات قائمة، وبالتالي زيادة فرص العمالة في المجتمع وهذه تعتبر وظيفة اقتصادية اجتماعية هامة.
- بالرغم من الإيجابيات و المنافع التي يتمتع بها الاعتماد الإيجاري و التي تعود على كل من المؤسسة المؤجرة، المستأجرة، المورد و أيضا على الاقتصاد الوطني، فإننا نلمس بعض السلبيات في هذه التقنية التمويلية نذكر منها:

- ✓ ارتفاع تكلفة الاعتماد الإيجاري مقارنة بتكلفة قرض مصرفي عادي، ويعود هذا الارتفاع عند أخذ بعين الاعتبار قيمة الإيجار المدفوعة من المستأجر إلى المؤجر مع مراعاة تغطية كل من اهتلاك الأصل، تكلفة المال المستثمرة، تكلفة الخدمة المقدمة والأخطار المحتملة.
- ✓ يفقد المستأجر في نهاية العقد بالتمتع بالتجهيزات كما يفقد الملكية الاقتصادية أو ملكية الإدارة الاقتصادية.
- ✓ إذا قرر المستأجر فسخ العقد قبل نهايته بسبب عدم توافق تجهيزاته المؤجرة مع عملياته الإنتاجية، فإنه مجبر في كثير من الأحيان على مواصلة دفع أقساط الإيجار إلى غاية نهاية العقد حتى ولو لم يستعمل التجهيزات.
- ✓ يربط عقد التمويل الإيجاري المتعاقدين بصفة ضيقة مما يفتح مجال النزاع بينهما.
- ✓ يكون التمويل الإيجاري وسيلة جد مكلفة عندما تكون المؤسسة غير قادرة على تحقيق أرباح من خلال اقتصاديات الضرائب.
- ✓ تقييد حرية المستفيد في اختيار الآلات و التجهيزات الإنتاجية و هذا نظرا لارتباط المؤسسة المالية المتخصصة في منح الاعتماد الإيجاري بمجموعة صناعية معينة.
- ✓ كذلك يمكن أن تضاف مشكلة جديدة للمستأجر المتعلقة مثلا بشهرة المحل التي اكتسبها خلال مدة انتفاعه بالأصل واستخدامه له، فيصعب عليه التنازل عنه بعد الشهرة التي اكتسبها وخصوصا إذا كان عقد الإيجار المبرم مع المؤجر تقل فترته عن العمر الاقتصادي للأصل.

5. خلاصة وتوصيات

- من خلال ما سبق يمكن القول أن مزايا التمويل الإيجاري جعلت منه تقنية مالية تخدم المؤسسات خاصة الاقتصادية منها والصناعة، المتميزة ببنيتها المالية الضعيفة كما يستفيد كل من المؤجر أو المؤسسة المالية والمستأجر والمورد باعتبار هذه العملية تركيبة ثلاث أطراف. بالرغم من خصائصه، إلا أنه لا يمكن اعتبار التمويل الإيجاري كطريقة انقراض للمؤسسات التي هي في وضع متدهور، ولكن هي تقنية مالية ليست سهلة المنال إلا للمؤسسات السليمة والتي تتمتع بمرادودية حسنة، فضلا عن أن مؤسسات التمويل الإيجاري تقوم بدراسات وتقديرات المشروعات المراد تمويلها ولا تقبل إلا التي تحقق تدفقات نقدية كافية لمواجهة تكاليف الأقساط الإيجارية طيلة مدة العملية. أما تطبيقيا، فهناك عدة إجراءات اقتصادية تعمل على تحفيز المؤسسات على اللجوء إلى هذا النوع من التمويل وهي:
- الإجراءات الجمركية: في إطار التمويل بالتمويل الإيجاري تدخل الأصول المؤجرة أو المستوردة ضمن التجارة الخارجية بحيث لا يتطلب ترخيص جمركي وإنما فقط التوظيف البنكي المسبق للعملية عند خروج رؤوس الأموال أو دخولها إلى الجزائر.
- الإجراءات الجبائية: إن لشركة التمويل الإيجاري الحق في تطبيق اهتلاكات الاستثمار وللمستأجر الحق في تخفيض أعباء الاستغلال من القيمة الخاضعة للضريبة. كما تحفز الإجراءات الضريبة حتى مؤسسات التمويل الإيجاري ومساعدتها بالمزايا المقدمة من طرف وكالة الترقية ومتابعة الاستثمار المنقولة والإعفاء من دفع الرسم على الأرباح بالإعفاء عن دفع الرسم على القيمة المضافة لشراء الأصول لمدة ثلاث سنوات. كل هذا يعمل على تشجيع العمل بهذه الطريقة الجديدة للتمويل من أجل العمل على التغيير في طرق التمويل الكلاسيكية واللجوء إلى التمويل عن طريق الإيجار كوسيلة جديدة للتمويل.
- ولترقية الاعتماد الإيجاري في الجزائر لا بد من العمل على:
- ✓ زيادة عدد المؤسسات المتخصصة في هذا المجال بتسهيل إجراءات إنشائها واعتمادها.
 - ✓ لجوء البنوك إلى تكثيف التمويل عن طريق الإيجار كوسيلة للتمويل وإستراتيجية لتطوير العمل المصرفي.
 - ✓ تسهيل إجراءات الاستفادة من عملية الاعتماد الإيجاري بالنسبة للمؤسسات وتقديم مساعدات لها من قبل الدولة، لما لها من دور في النشاط الاقتصادي وامتصاص البطالة.

6. قائمة المراجع:

- 1-Cailot, J. (1968). *Initiation au leasing au crédit-bail*.
- 2-Philipposian, P. (1998). *Le crédit-bail et le leasing*. Montréal, Québec: SE FI.
- 3-Zohra, B. (2010). *le crédit –bail (leasing)*. Alger, algerie: projet E.S.B.
- 4- الجريدة الرسمية. (10, 09, 1996). مرسوم تنفيذي رقم 09/96. المادة 01 ، صفحة 25.
- 5- الحناوي, ص. (1998). *الإدارة المالية والتمويل*. الإسكندرية, مصر: الدار الجامعية.
- 6- بلمقدم مصطفى. (2015). التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي. المؤتمر العلمي الرابع إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة (صفحة 5). الأردن: جامعة العلوم الإدارية والعلوم المالية.
- 7- خليلي, م. ك. (2011). *اقتصاديات الإئتمان المصرفي*. الإسكندرية, مصر: منشأة المعارف.
- 8- لطرش, ا. (2013). *تقنيات البنوك*. (2. éd.) بن عكنون, الجزائر: دوان المطبوعات الجامعية.
- 9- منير إبراهيم هندي. (2010). *الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات*. الإسكندرية, مصر: منشأة المعارف.